١٠٤/١١٧٩، ٢٤/٢/١٩٨٥).

وفي بيان صحفي تلاه في دمشق، قال الدكتور جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، «ان اقرار اتفاق عمان من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس، الذي يتخلى عن حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعن وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، سيفتح الباب واسعا امام النظام الاردني والعدو الصهيوني لاستغلاله والتحرك، على اوسع نطاق، داخل الارض المحتلة. ان اللجنة التنفيذية، باقرارها اتفاق عمان، قد مضت قدما في الانخراط في المشروع الاميركي التصفوي للقضية الفلسطينية»، وطالب بتحرك واسع لرفضه وإدانته (**تشرين**، دمشق، ٢٢/٢/١٩٨٥).

وفي الكويت، وزع اطراف التحالف الوطني، بيانا دعا «الى الوقوف صفا واحدا، في جبهة وطنية عريضة، لرفض اتفاق عمان والتصدي له واسقاطه»، واعتبر البيان ذلك تمهيدا لمتابعة ما سمّاه بـ «المسيرة الثورية الشعبية، على قاعدة خوض الكفاح المسلح وحرب الشعب طويلة الامد» (**الوطن**، ٢٢/٢/١٩٨٥).

اما الحزب الشيوعي الفلسطيني، فقد رفض، رفضا قاطعا، الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني. وفي بيان وزعه الحزب في تونس، اعتبر الاتفاق «تسمية جديدة لمشروع المملكة العربية المتحدة، الذي طرحه الملك الاردني العام ١٩٧٢». واضاف بيان الحزب الشيوعي الفلسطيني ان هذا الاتفاق «يشكل انتهاكا صارخا للميثاق الوطني الفلسطيني ولمقررات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في الجزائر العام ١٩٨٢، كما انه يشكل ضربة قاصمة للجهود المبذولة من اجل اقرار وحدة م.ت.ف. والشعب الفلسطيني» (**السفير**، ٢٠/٢/١٩٨٥).

وفي دمشق، وزع المكتب الاعلامي للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة تصريحا مكتوبا لامينها العام احمد جبريل، قال فيه انه لمواجهة ما سمّاه بالانحراف وبرامج التسوية فانه سيتم، خلال الايام القليلة القادمة، قيام جبهة وطنية فلسطينية، سيتحدد برنامج عملها في حينه، وستشارك فيها عدة تنظيمات فلسطينية (**وكالة الانباء الكويتية**، دمشق، ٢٦/٢/١٩٨٥).

وفي غمرة ردود الفعل المتتالية التي شهدتها الساحة الفلسطينية بشأن اتفاق عمان، طرح الرئيس المصري حسني مبارك، مقترحات لتنظيم مفاوضات مباشرة بين اسرائيل ووفد اردني ـ فلسطيني مشترك، على اساس الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني. وقد وردت هذه المقترحات، التي زادت من حدة الجدل الدائر حول اتفاق عمان، في حديث ادلى به مبارك لصحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية، ونشرته يوم ٢٦/٢/١٩٨٥، متزامنا مع دعوة سورية حثت الفصائل الفلسطينية في سوريا على الاسراع في تشكيل جبهة وطنية واسعة لمواجهة التحرك المصري ـ الاردني (**البعث**، دمشق، ٢٧/٢/١٩٨٥).

وفي محاولة للحد من ردود الفعل المتصاعدة حول الاتفاق، سارعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الى التحرك في اتجاهين: الاول تمثل في رفض مقترحات مبارك، والثاني في السعي لتعديل الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني.

فقد اعلن ناطق باسم المنظمة، في تونس، تعقيبا على دعوة مبارك الى المفاوضات المباشرة «ان منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر عقد مؤتمر دولي، برعاية الامم المتحدة، الاطار الوحيد المناسب للسعي الى حل عادل للمسألة الفلسطينية وازمة الشرق الاوسط ووضع حد للاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية، بما فيها القدس». واضاف هذا الناطق: «ان المؤتمر الدولي يجب ان يضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، وكافة اطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع بقية الاطراف» (**وفا**، تونس، ٢٨/٢/١٩٨٥).

وفي عمان، اعلن خليل الوزير (ابو جهاد) ، عضو اللجنة المركزية لـ (فتح)، ومحمد ملحم، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، رفضهما لاقتراحات مبارك. وقال الوزير: «ان م.ت.ف. ترفض مقترحات مبارك رفضا تاما ونهائيا، لانها تتعارض مع مبادىء مشروع العمل الاردني ـ الفلسطيني المشترك الذي يرفضن الحلول الثنائية» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، عمان، ١/٣/١٩٨٥).

اما الجبهتان الديمقراطية والشعبية، فاعتبرتا مقترحات الرئيس المصري ترجمة لاتفاق عمان (**المصدر نفسه**).

محاولات تعديل الاتفاق

كان الاتجاه الثاني امام قيادة منظمة التحرير، كما اشرنا، للحد من تصاعد ردود الفعل المنددة باتفاق